مجتمع

فيتنام: الإعصار ياغي يقتل 140 شخصاً

لقي أكثر من 140 شخصاً حتفهم نتيجة الأمطار الغزيرة الناجمة عن الإعصار ياغي، خصوصاً في شمال فيتنام التي شهدت فيضانات هائلة، بينما أبلغت دول مجاورة عن سقوط ضحايا على أراضيها. وبعد أكثر من يومين على مرور الإعصار ياغي، لا تزال فيتنام تكافح أهوال العاصفة الاستوائية التي ضربت شمال البلاد يومي السبت والأحد بأمطار غزيرة وعواصف. وأفاد السكان بحدوث فيضانات غير مسبوقة منذ عقود، خصوصاً في العاصمة هانوي حيث أدى ارتفاع منسوب النهر الأحمر إلى إجلاء مئات الأشخاص. (فرانس برس)

علاج يحقق نتائج واعدة في مكافحة بدانة الأطفال

أظهرت دراسة نشرت نتائجها مجلة «نيو إنغلاند جورنال أوف ميديسين»، أن علاجاً مضاداً للسمنة يعمل بالمبدأ نفسه لعلاج «أوزمبيك» الشهير، يبدو فعالاً وبدون آثار جانبية خطرة لدى الأطفال، ولكن لا يمكن تأكيد أهمية هذه النتائج إلا من خلال المتابعة على المدى الطويل. ويبدو أن «الليراغلوتايد يتفوق على علاج وهمي، على صعيد القدرة على تغيير الوزن ومؤشر كتلة الجسم» لدى أطفال تتراوح أعمارهم بين ست سنوات واثني عشر عاماً. وأشاد باحثون بهذه النتائج، باعتبارها خطوة مشجعة في علاج البدانة لدى الأطفال. (فرانس برس)

غزة: تلقيح 82% ضد شلل الأطفال

أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية أن نحو 82% من الأطفال المستهدفين في قطاع غزة تلقوا الجرعة الأولى من اللقاح ضد شلل الأطفال. وقالت في بيان عبر منصة تليغرام: «حتى مساء أول من أمس الثلاثاء، تلقى 82,5% من الأطفال المستهدفين في قطاع غزة (تتراوح أعمارهم بين يوم واحد و10 سنوات) الجرعة الأولى من اللقاح ضد مرض شلل الأطفال، والتي لا تزال مستمرة». أضافت: «عدد الأطفال الذين تلقوا الجرعة الأولى بلغ 527,776 طفلاً، بينهم 49% من الإناث و51% من الذكور». تابعت: «تواصل طواقم الوزارة وأونروا ومنظمة الصحة العالمية ويونيسف جهودها في حملة التطعيم، على الرغم من العدوان المتواصل على القطاع». ولفتت الوزارة إلى أنه «رغم الخطر الكبير على حركة الطواقم وتنقلها بين مراكز التطعيم، إلا أن أهالي القطاع يواصلون حرصهم على تطعيم الأطفال ضد المرض». وفي 31 أغسطس/ آب الماضي، أعلنت وزارة الصحة في غزة ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) ومنظمتا الصحة العالمية والأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، خلال مؤتمر صحافي في مجمع ناصر الطبي جنوبي قطاع غزة، إطلاق حملة تطعيم ضد شلل الأطفال لمن هم دون عشرة أعوام. وفي 16 أغسطس الماضي، دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، إلى هدنة إنسانية لسبعة أيام، من أجل تنفيذ حملة لمكافحة شلل الأطفال تشمل 640 ألف طفل.

(الأناضول)

طفلة تحصل على لقاح ضد الشلل في غزة (داود ابو الكاس/ الاناضول)

الأردن: البطالة تصدم الناجحين بالتوجيهي

عمّان ـ **أنور الزيادات**

يؤدي عدم المواءمة بين اختصاصات التعليم ومتطلبات سوق العمل إلى انضمام آلاف الخريجين الأردنيين سنوياً إلى طابور البطالة مع وجود عشرات التخصصات الراكدة والمشبعة في سوق العمل الأردني. وحسب آخر الإحصاءات الحكومية، فإن عدد طلبات التوظيف التراكمية لعام 2023 بلغ 486 ألفاً، ما يعني أن الرقم يتجاوز نصف مليون في عام 2024، مع وجود عشرات الآلاف من الطلاب على مقاعد الدراسة في عشر جامعات حكومية و18 جامعة خاصة، إضافة إلى الطلاب الدارسين في الخارج.

وعمت البطالة التخصصات كافة. فعلى سبيل المثال، قالت نقابة المهندسين الأردنيين في بيان لها، إن هناك ركوداً تاماً في كافة تخصصات الهندسة، مستثنية من ذلك تخصصات الذكاء الاصطناعي والأنظمة الذكية والطاقة المتجددة والمستدامة. والأمر نفسه ينطبق على نقابات الصيدلة والطب وغيرها. يقول الطالب أحمد علي، وهو خريج توجيهي، لـ«العربي الجديد»: «لا نعرف أي تخصص نختار، فأغلب خريجي الجامعات خلال السنوات الأخيرة يعانون من البطالة. سأحاول دراسة الهندسة، فأغلب المهندسين العاملين أوضاعهم المادية جيدة، ولا أحد يعلم ماذا سيحدث بعد سنوات. لا حلول أمامي سوى السير في هذا الطريق». أما أحمد العبادي، وهو والد أحد خريجي التوجيهي، فيقول لـ«العربي الجديد»: «المستقبل غامض، ولا يوجد ما يدعو للتفاؤل، فالدولة تتبنى التعليم التقني نظرياً، لكن عملياً لا يوجد دعم، والتخصصات الجامعية باتت مثل الفخاخ، ولا أحد يضمن فرص عمل حقيقية. لا يملك الآباء خياراً سوى تدريس أبنائهم للحصول على شهادة جامعية، وأي خيار آخر مرفوض اجتماعياً ومنطقياً، حتى وإن كان التخصص مشبعاً أو راكداً، فالشهادة سلاح، ونأمل بأن تتحسن الأوضاع في المستقبل».

بدوره، يقول منسق الحملة الوطنية لحقوق الطلاب (ذبحتونا)، فاخر دعاس، لـ«العربي الجديد»، إن «إشكالية التخصصات المشبعة ليس لها علاقة بالتخصص بقدر علاقتها بعدم القدرة على خلق فرص عمل كافية، فمهن مثل المحاسبة والطب والهندسة لن تنتهي، لكن المشكلة تمكن في الوضع الاقتصادي المتردي، فالركود الاقتصادي يضعف الطلب على جميع المهن. مع التطور التكنولوجي ظهرت تخصصات جديدة، لكن جامعاتنا الرسمية والخاصة لا تملك ضوابط تجعل هذه التخصصات مطلوبة في سوق العمل بسبب ضعف المناهج التي لا تلبي الحاجة لتخريج شاب متميز في هذه التخصصات الجديدة». يضيف دعاس: «بعض الجامعات الحكومية رأت في هذه التخصصات وسيلة لرفع الرسوم، ووصلت رسوم الساعة للفصل الدراسي إلى نحو 100 دولار للبرنامج العادي و150 دولاراً للنظام الموازي، وهذا وضع تجاري أكثر منه أكاديمي. هناك سباق محموم على فتح تخصصات جديدة، والكثير من هذه التخصصات هدفها جذب الطلاب، لكن لا توجد أرضية صلبة لها، خاصة من ناحية التجهيزات والمختبرات ووجود أكاديميين يحملون الخبرة فيها. ينبغي إيجاد جهة رقابة على التخصصات التي تفتحها الجامعات، والحكومة التي تدفع باتجاه هذه التخصصات عليها أن تراقب الرسوم، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية».

في السياق، يقول رئيس المركز الأردني لحقوق العمل، وكيل وزارة العمل السابق حمادة أبو نجمة، لـ«العربي الجديد»، إن «الأرقام والتخصصات التي تعلن الحكومة أنها مشبعة لا تعتبر مؤشراً دقيقاً، فبعض التخصصات غير مطلوبة في القطاع الحكومي، لكنها مطلوبة في القطاع الخاص. هناك مشكلة في مخرجات التعليم، لكن لا توجد دراسات واضحة، فاحتياجات الوظائف الحكومية مكتبية في الغالب، وهذا يختلف عن القطاع الخاص، مع أهمية وجود برامج لتأهيل الطلبة، وتصويب سياسات التعليم العالي».

ويوضح قائلاً: «كانت هناك محاولات من المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية لإعداد دراسات متخصصة حول الوظائف المطلوبة، وهيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية قادرة على القيام بهذا الدور حالياً لإرشاد الطلبة وأهاليهم إلى التخصصات المطلوبة، وهناك ضرورة لوجود قاعدة بيانات للخريجين والوظائف المطلوبة، خاصة بعد إلغاء ديوان الخدمة المدنية، للتشبيك بين الباحثين عن عمل وأصحاب العمل. في بعض الدول تضم كل منطقة جغرافية مكتباً للتشغيل تتولى أيضاً تدريب الباحثين عن عمل على مهارات تغطي فرص العمل الموجودة».

سياسات غير فعالة

يفيد المرصد العمالي الأردني بأن شباب الأردن يواجهون تحديات كبيرة تعوق اندماجهم في سوق العمل، ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بينهم إلى مستويات غير مسبوقة. ويشير المرصد في بيان إلى أن «نسبة البطالة بين شباب الأردن بلغت نحو 43% بسبب السياسات الاقتصادية والتعليمية، وسياسات التشغيل غير الفعالة التي جرى تطبيقها على مدار عقود».

تحقيق

الحرمان في غزة

اللحوم والفاكهة محظورة على الغزيين

لا يكتفي جيش الاحتلال الإسرائيلي بالقصف والتدمير والقتل المتواصل في قطاع غزة، بل يمارس إضافة إلى كل ذلك أشكالاً إضافية من الإبادة الجماعية تتمثل في التجويع والتعطيش المتعمد

غزة ـ **علاء الحلو**

بحرم العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة الفلسطينيين من أصناف غذائية عدة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، في حين يعيش عشرات الآلاف ظروفاً معيشية معقّدة وأوضاعاً غاية في الخطورة في ظل انعدام الأفق.

وسبّب العدوان المتواصل المترافق مع الإغلاق التام للمعابر، ومنع دخول المواد الغذائية حالةً من النقص الشديد في العديد منها، إلى جانب فقدان تام لأصناف أخرى ما يترك نحو 2,3 مليون فلسطيني عرضة لسوء التغذية والمجاعة، ويؤكد برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة أن الغالبية العظمى من هؤلاء في حاجة ماسة إلى المساعدات. وألقى المنع الإسرائيلي المفروض على دخول المواد الغذائية والعديد من المتطلبات اليومية الأساسية بظلاله القاتمة على الفلسطينيين في غزة، وسبّب مجاعة في مناطق عدة، ولفترات متفاوتة، ونفاذ مختلف المواد الغذائية في محافظتي غزة والشمال، وفقدان الكثير من الأصناف الأساسية في المحافظات الوسطى والجنوبية، وبعض مناطقها يدعي الاحتلال أنها «مناطق آمنة»، فيما تشهد أنحاء القطاع نقصاً حاداً في مختلف المواد الغذائية الأساسية، والمتوفر منها أسعاره باهظة، وتصل في بعض الأحيان إلى أكثر من عشرين ضعف سعرها الطبيعي.

ولا تتوفر في غزة منذ بداية الحرب اللحوم الطازجة، سواء الحمراء أو البيضاء، ويتم توفير المجمد منها بأسعار مرتفعة في بعض الأوقات، وكذلك أصناف الأسماك، والتي باتت نادرة الظهور في الأسواق بفعل عدم السماح للصيادين بالصيد بحرية، وملاحقتهم وإطلاق النار على من يقارب منهم لمحاولة «التقيط» رزقه، الأمر الذي أثر تأثيراً مباشراً على توافر الكميات التي اعتاد عليها الفلسطينيون قبل العدوان.

وتشمل قائمة الأطعمة التي لم يتناولها الفلسطينيون منذ بداية العدوان مختلف أنواع المسليات، والمشروبات الغازية، وأصناف الشوكولاتة، إلى جانب حلويات وسكاكر الأطفال، والعديد من أصناف الفواكه، والتي يتم توفير أصناف محددة منها بأسعار تفوق سعرها الطبيعي بأكثر من عشرة أضعاف، وحصراً في المناطق الجنوبية، فيما يحرم السكان في الشمال منها بشكل مقصود بوصف ذلك جزءاً من عقابهم على عدم الاستجابة لطلب النزوح جنوباً. نزحت الفلسطينية شام صالح رقاقة أسرتها من منطقة التوام شمالي مدينة غزة نحو مدينة خانيونس جنوباً، ثم إلى رفح، وبعدها إلى مدينة دير البلح في وسط القطاع، وتقول لـ«العربي الجديد»، إنها حرمت من العديد من أصناف المأكولات التي اعتادت عليها طوال عمرها، في حين تضاعفت أسعار الأصناف البديلة رغم كونها رديئة إلى أضعاف مضاعفة. وتؤكد صالح: «النقص في العديد من الأصناف لا يقتصر على منطقة دون أخرى، بل يشمل جميع محافظات القطاع، وإلى جانب حرماننا من العديد من أصناف الطعام التي كنا نتناولها بشهية مفتوحة قبل الحرب، ما زلنا محرومين من المسليات والمشروبات الغازية والعصائر والمقرمشات والمكسرات».

تتابع: «صحيح أن هذه الأصناف ليست أساسية، كما أنها لن تنهي معاناتنا حال توافرها، لكنها تساعدنا إلى حد ما على قضاء الوقت الطويل الكئيب داخل خيام النزوح، حيث نعيش في روتين يومي ممل تتكرر فيه أشكال المعاناة المتعلقة بتوفير الطعام والماء الصالح للشرب والاستخدام اليومي، وسط شح كبير في العديد من المتطلبات الحياتية الأساسية». تحمل الفلسطينية رحمة أبو سيف كيساً صغيراً يضم بعض الخضروات التي اشترتها بثلاثة أضعاف سعرها الطبيعي، وتقول لـ«العربي الجديد»، إنّ «النقص الحاد في الخضروات يفعل تجريف غالبية الأراضي الزراعية ضاعف أسعارها بشكل غير معقول، ما دفعني إلى شراء بعض الأصناف بعدد محدود للغاية. لم يسبق لنا أن اشترينا الليمون والبطاطس والطماطم والبصل بالحبة، بل كنا نشتريها بالكيلو، لكننا نفعل هذا اليوم نظراً إلى ارتفاع أسعارها بشكل مبالغ فيه، ما يجعلنا غير قادرين على الشراء».

وتبين أبو سيف، وهي أم لأربعة بنات وثلاثة شبان، أن «طول أمد الحرب، والظروف المأساوية داخل خيام النزوح غير الأنماط الغذائية، إذ بات الطبخ مقتصراً على أصناف محددة ومكررة، وفي أحسن الأحوال نتمكن من طبخ اللحم أو الدجاج الذي نشتريه مجمداً، وبأسعار مضاعفة، نتيجة منع دخول اللحوم الطازجة منذ بداية الحرب، وقد اشتقنا إلى طعمها، إلى جانب تدمير مزارع تربية الدواجن والطيور والمواشي». وتلفت إلى أن أسرتها قبل الحرب كانت تطبخ مختلف الأصناف داخل البيت، وبأريحية تامة على غاز الطهي أو عبر الفرن الكهربائي، وأنها كانت تحضر يومياً المقبلات الخاصة بكل وجبة طعام، والمسليات والعصائر التي تستهلكها الأسرة بين وجبات الطعام، وتضيف: «حرمنا من كل ذلك بعد تدمير البيت، ونزوحنا نحو مناطق الجنوب والوسط، وسط مزيج من المعاناة المتمثلة في سوء الأوضاع المادية والارتفاع الهائل في الأسعار».

بدوره، يقول الفلسطيني عطا الغول لـ«العربي الجديد»، إنه يصاب بالإرهاق الشديد المُمزوج بالكآبة واليأس عند زيارته للسوق بسبب النقص الشديد في الأصناف المعروضة في كل المحال التجارية والبسطات الشعبية، وغياب كامل للأصناف الجيدة والتي اعتاد على توفيرها لأسرته، ومن بينها الأطعمة شبه الجاهزة التي يتم طهيها بسرعة، كالسبانخ المقطعة، والملوخية المخرطة، أو البامية الجاهزة، وخضروات المحاشي الجاهزة، إضافة إلى أصناف الفواكه المجمدة التي كان يعتمد عليها في صناعة العصائر.

ويبين الغول أن « العدوان الإسرائيلي كان له تأثير كبير على حياتي، إذ كنت في السابق أشتري الحلويات والسكاكر، والألعاب لأطفالي عند عودتي من العمل، لكن الحرب أفقدتني عملي، وغابت الألعاب عن الأسواق، ووصل النقص الحاد إلى حاجيات الأطفال كالمصاصة والشوكولاتة والبسكويت والجيلي والشيبس والمرطبات والعصائر والمشروبات الغازية. هناك تأثيرات نفسية كبيرة لنقص الأطعمة والمشروبات على الفلسطينيين، وفي مقدمتهم الأطفال، حيث يزيد من حدة التوتر لدى الكبار والصغار، ويشعرهم بأنهم وسط ظروف غير طبيعية، ما يزيد من ثقل مرور الوقت، خاصة مع استمرار حالة الخطر الناتجة عن تواصل القصف والمجازر الإسرائيلية». وينتهج الاحتلال الإسرائيلي سياسة التجويع منذ بداية العدوان قبل 11 شهراً، إذ يسمح بإدخال البضائع والمواد الغذائية بكميات محدودة للغاية، ما يسبّب ارتفاع الأسعار، وبعضها يتضاعف عشرات المرات بما لا يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية المتردية لجميع الفلسطينيين في قطاع غزة، في حين يمنع جيش الاحتلال دخول أي من البضائع والمواد الغذائية إلى مدينة غزة وشمالي القطاع؛ حيث يعيش السكان مجاعة متفاقمة راح ضحيتها نحو 40 شهيداً قضوا من جراء سوء التغذية، وفق التحديث الأخير للمكتب الإعلامي الحكومي في غزة.

يقول الفلسطيني زياد الخليلي، وهو من سكان حي النصر غربي مدينة غزة، إن «الإغلاق الإسرائيلي الكامل للمعابر، ومنع دخول البضائع سبّبا فقدان كل المواد الغذائية، الأساسية والثانوية، كما قام الاحتلال بقصف وتدمير وتجريف الأراضي الزراعية، والمناطق الصناعية، إلى جانب ملاحقة الصيادين وإطلاق النار عليهم، ما سبّب حرمان نحو 700 ألف فلسطيني لا يزالون يعيشون في محافظتي غزة والشمال من الوصول إلى الطعام اللازم للبقاء على قيد الحياة». ويبين الخليلي لـ«العربي الجديد»، أن «النقص لم يقتصر على الأصناف الأساسية كالبقوليات والسكر والملح والخضروات والفواكه، وإنما تجاوز ذلك ليصل إلى الشاي والقهوة والمكسرات والعصائر والمشروبات الغازية والمسليات والسكاكر والحلويات. النقص في تلك المتطلبات يؤثر سلباً على الجميع، خصوصاً الأطفال، نظراً إلى أهميتها في التخفيف من الآثار القاسية للعدوان، وما يرافقه من واقع معيشي ونفسي غاية في الصعوبة. بتنا نشتهي يوماً من الحياة الطبيعية الآمنة، يمكّننا خلاله تناول الطعام والمقبلات والحلويات والعصائر كما كنا اعتدنا قبل بدء العدوان، وتناسي الشعور بالخوف والقلق والحرمان المتواصلين».

يعتمد الآلاف في قطاع غزة على التكايا الخيرية (هاني الشاعر/ الأناضول)

2,300,000
عدد السكان في أنحاء قطاع غزة، وجميعهم يعانون لتوفير بعض الطعام ومياه الشرب تحت القصف.

فلسطينيات في مخيمات لبنان يطالبن بوقف الإبادة في غزة

تتحدّث نساء فلسطينيات في مخيمات لبنان عن ضرورة الاستمرار في دعم أهالي قطاع غزة والضغط على الدول لوقف إطلاق النار

صيدا ـ **انتصار الدنان**

في ظلّ الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي يومياً في قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، تُطالب نساء في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في مدينة صيدا (جنوب لبنان)، بوجوب تنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية بحق مجرمي الحرب، ووقف إطلاق النار فوراً، كما يُطالبن كل المؤسسات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان بالضغط على الاحتلال الإسرائيلي لإيقاف الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني في غزة.

وتقول سعاد صالح العلي، المتحدرة من قرية أم الفرج التابعة لقضاء عكا، والمقيمة في مخيم عين الحلوة: «نتابع نشرات الأخبار على مدار الساعة، ونشعر بالعجز أمام هول المشاهد التي نراها يومياً، ولا نعرف كيف يمكننا مساعدة أهلنا في غزة. أقل ما يمكن القيام به هو المشاركة في التظاهرات من أجل إيصال صوتنا إلى المعنيين، على أمل أن يضغطوا على الاحتلال بهدف وقف الإبادة الجماعية بحق أهالي غزة، ولنعبر عن حزننا لما نراه. تخطى العدو الخطوط الحمر».

تتابع: «نحزن لأننا لا نستطيع القيام بشيء. يجب أن نكون يداً واحدة لمحاربة هذا الاحتلال الإسرائيلي. أقل ما يمكن القيام به لأهل غزة هو الإسناد المعنوي من خلال التظاهرات».

من جهتها، تقول سميرة أبو سالم المتحدرة من بلدة صفورية في قضاء الناصرة، وهي من أكبر بلدات الجليل، والمقيمة في عين الحلوة: «هذه الحرب هي حرب إبادة جماعية، وهي أطول حرب منذ النكبة عام 48. العدو الصهيوني يدمر كل شيء في غزة. نشعر بأنها حرب ضد الأطفال والنساء، وليس ضد المقاتلين كما يدعي الاحتلال. ومن أجل نصرة أهالي غزة، يجب إقامة وقفات تضامنية باستمرار. نخشى أن يعتاد الجميع المشهد. لكننا توقفنا عن تنظيم تظاهرات لأسباب عدة، من بينها الوضع الأمني في المخيم. في الآونة الأخيرة، شهدنا إطلاق نار في المخيم أدى إلى سقوط قتيل. في هذا الإطار، يمكن الاستعاضة عن التظاهرات بالندوات المؤيدة لأهلنا في غزة، وتلك التوعوية حول القضية الفلسطينية وما حل بالفلسطينيين منذ النكبة».

تتابع: «نطالب الدول العربية بمساعدة الفلسطينيين من خلال دعمهم بالسلاح، حتى يتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم. بعض الدول تشهد تظاهرات دائمة تضم آلاف الناس دعماً للشعب الفلسطيني. هذا كله مفيد، لكننا نريد دعم الدول أيضاً».

إلى ذلك، تقول أحلام الصالح المتحدرة من قرية الناعمة الواقعة في شمال شرق مدينة صفد، والقاطنة في مخيم برج الشمالي للاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان: «كوني امرأة فلسطينية، سواء كنت أعيش في الشتات أم في الداخل، نعيش المعاناة ذاتها رغم اختلاف الظروف. طبعاً، ما يحصل اليوم في غزة تجاوز كل القيم الإنسانية. الإنسان لا يستطيع تحمل مشاهد الإبادة الجماعية بحق المدنيين من الأطفال والنساء وكبار السن. تربينا المرأة الفلسطينية مدى قدرتها على التحمل والصبر أمام ما يحدث. المرأة الفلسطينية لها دور كبير في هذه المعركة كونها شقيقة الشهيد، وأمه، وزوجته، وحاضنة لليتامى. نحن نرى مدى معاناتها وهي تحمل نعش ابنها، أو تنتشله من تحت الأنقاض، كما نراها في عمليات الإنقاذ وهي تسعف الجرحى، وتواجه الموت، وتدافع عن بيتها وتطهو الطعام لعائلاتها. فالمرأة الفلسطينية تقوم بكل الأدوار. من التراب تعد الطعام، ومن الملابس تصنع الضمادات، وتداوي الجرحى، وتدفن ابنها. هذا المشهد هو الأقسى على المرأة، ومع تكرار مشاهد الإبادة على شاشات التلفزة ووسائل التواصل الاجتماعي التي تُبكي حتى الحجر، لم يتحرك الناس من أجل الضغط لوقف الإبادة الجماعية في غزة».

تضيف: «للمرأة الفلسطينية في الشتات دور مهم في توعية الناس حول القضية الفلسطينية، وذلك من خلال إقامة ندوات، واستمرار الدعم والتحركات». وتوضح أنه «يجب أن تتواصل التحركات الداعمة وليس فقط في حال حصول مجزرة. فكل ساعة في غزة تشهد مجزرة، مع كل استهداف للمدنيين. يجب أن تكون تحركاتنا لنصرة غزة دائمة ويومية». تضيف: «يجب علينا في الشتات أن نقوم بتحركات داعمة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين - أونروا، بعدما اتهمها كيان العدو بأنها منظمة إرهابية، كونها الشاهد الوحيد على النكبة الفلسطينية».

نشرات الأخبار تولم سعاد العلي (العربي الجديد)

سميرة أبو سالم تخشى أن يعتاد الناس مشهد الإبادة (العربي الجديد)

عودة «الفتوة» مادة التعبئة السياسية في مدارس سورية

بدلاً من توفير بيئة تعليمية آمنة ومحفزة على الإبداع والتفكير المساعد في التطوّر، قررت وزارة التربية في حكومة النظام السوري إعادة مادة التربية العسكرية المعروفة باسم «الفتوة» إلى المنهاج لأهداف سياسية لا وطنية

عودة «عسكرية» الى إحدى مدارس دمشق (لوي بشارة/ فرانس برس)

دمشق ـ **ليث أبي نادر**

أثارت الأنباء المتداولة عن عودة مادة التربية العسكرية، المعروفة محلياً بمادة «الفتوة»، إلى المناهج الدراسية في سورية الكثير من اللغط والجدال في ظل الحروب العسكرية والنفسية المدمّرة التي يعيشها الشعب السوري منذ عام 2011. ونقلت إذاعة «شام إف إم» شبه الرسمية عن مدير التعليم في وزارة التربية التابعة للنظام السوري، ناهي الجدي، قوله إن «الوزارة اتخذت قرار إعادة مادة الفتوة إلى منهاج تعليم المدارس من خلال تفعيل دور موجهين متخصصين في المادة لتحقيق هدف تربوي».

لكنّ نشطاء مدنيين يرون أن «الخطوة تعكس دوافع سياسية وأمنية خطيرة تهدف إلى إعادة تسييج الأيديولوجية الحاكمة، وتقوية الولاء للنظام من خلال غرس القيم العسكرية في أذهان الطلاب، وإيضاً إلى تطبيق استراتيجية تأطير الهوية الوطنية في شخص الحاكم والسلطة، وإزالة المفهوم الحقيقي للوطن من نفوس وعقول الأجيال القادمة. ولا يمكن تناسي هدف تكريس الحزب الواحد المتمثل في حزب البعث».

يؤكد علي م. المدرّس في محافظة اللاذقية لـ«العربي الجديد»: «لا تهدف مادة الفتوة إلى نشر التربية الوطنية، بل إلى تدجين الأجيال وتكريس الولاء للنظام في نفوس الطلاب، فمحتوى المادة مليء بالشعارات والأبديولوجيات، ويبرر ممارسات العنف التي تنفذها السلطة ضد كل من يعارضها بحجة حماية الوطن».

وتحذّر الدكتورة يمام المنصور (اسم مستعار)، في حديثها لـ«العربي الجديد»، من أن إعادة المادة قد تزيد معدلات العنف في المجتمع من خلال زرع الكراهية والخوف من الشريك الآخر في الوطن في نفوس الطلاب. كما قد تعيق التطور الشخصي للطلاب وتمنعهم من التفكير بأسلوب نقدي وسليم. والأمر المخفي الأكثر خطورة أن إعادة الفتوة إلى المدارس ستحوّلها من بيئة آمنة تدعم التعليم إلى ساحة للتعبئة السياسية، ما يؤثر سلباً على الصحة النفسية للطلاب، ويقلّل من رغبتهم في التعلّم». تضيف: «لا يمكن تجاهل التأثير الاجتماعي للمادة التي قد تساهم في تعميق الانقسامات الاجتماعية، وتشجّع العنف والتطرف في وجهات النظر، لأنه سيجري استغلالها حتماً لأغراض سياسية».

لا تهدف مادة الفتوة إلى نشر التربية الوطنية بل تدجين الأجيال

الخطوة تعكس عدم فهم لطبيعة التعليم وتأثيره على النشء

ويعتبر جمال المهدي، المتخصص في التربية وعلم النفس، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن الخطوة تعكس عدم فهم عميق لطبيعة التعليم وتأثيره على النشء. ومن الآثار النفسية السلبية للمادة زيادة معدلات الاكتئاب والقلق والعنف والتحليل الاعتباطي لدى الطلاب، وتطرفهم في أرائهم الشخصية، ما سيشكل انتهاكاً صريحاً لحقوق الطفل والمراهق في التعليم».

ويدعو المهدي المؤسسات الحقوقية إلى الضغط على الحكومة السورية لإلغاء تطبيق مادة «الفتوة» ورفضها بكل الوسائل السلمية المتاحة، ويشدد على أهمية التركيز على تطوير المناهج الدراسية، وتوفير برامج تعليمية تهدف إلى بناء مواطن صالح قادر على التعايش مع الآخر. ويقترح من ثم وضع مادة بديلة تعزز ثقافة الحوار والتفاهم بين الأطراف.

ويرى المهدي أن «عودة مادة الفتوة تمثل خطوة إلى الوراء تتناقض مع تطلعات الشعب السوري إلى بناء مستقبل أفضل لأجياله القادمة، والأفضل إيجاد سبل لتطوير المهارات الحياتية والاجتماعية لدى الطلاب من أجل السماح ببناء مستقبل أفضل لأنفسهم والمجتمع».

على صعيد آخر، وافق مجلس الوزراء التابع للنظام السوري على اقتراحات قدمتها وزارة التربية من بينها أتمتة (مكننة) امتحانات شهادة التعليم الثانوي لعام 2024 - 2025، واللجوء إلى إجراء امتحانات شهادة التعليم الأساسي على مستوى المحافظات بشكل لا مركزي ومحلي بدءاً من العام الدراسي الجديد.

وبررت الوزارة قرار إجراء امتحانات شهادة التعليم الأساسي وفق نموذج لا مركزي بوصفه خطوة تهدف إلى تخفيف الضغط على الطلاب وتوفير بيئة أكثر ملاءمة للامتحانات. لكن هذا القرار واجه انتقادات من متخصصين تربويين اعتبروا أنه قد يؤدي إلى تفاوت في مستوى الصعوبة بين المحافظات، ويثير شكوكاً في شأن عدالة المعايير المطبقة.

ويسأل الاختصاصي التربوي والنفسي جمال المهدي في حديث مع «العربي الجديد»: «هل أجرت الحكومة والوزارة المعنية دراسات معمّقة لتقييم آثار هذه القرارات على المدى الطويل؟ وهل أشركت المعلمين والموجهين التربويين في عملية صنع القرار؟ وهل وفرت التدريب اللازم للمعلمين والطلاب للتعامل مع النظام الجديد؟». يضيف: «تتطلب القرارات الأخيرة لوزارة التربية السورية الأخيرة الوقوف عندها والتأمل في آثارها. فالمستقبل التعليمي لأجيالنا القادمة يستحق منا جميعاً الجهد والعمل».